

خلال مؤتمر صحفي على هامش غبطة الهيئة

العجمي: 660 مليون دينار إجمالي الإيرادات التي تم تحقيقها منذ إنشاء هيئة الصناعة

وأوضح أن المديونات المؤجل تحصيلها كانت بسبب وجود منازعات قضائية متظورة أمام القضاء تبلغ قيمتها الإجمالية 2300 مليون دينار مشيراً الى قيام الهيئة بتطبيق نظام عدم تقديم خدماتها للمنتفعين بالقسائم في حال التخلف عن سداد المستحقات.

وقال انه بعد حصر كشوف المتخلفين عن السداد والمبالغ المستحقة عليهم حتى 31 مارس 2015 والبالغ عددهم 110 مستثمرين تم تحصيل تلك المستحقات من المنتفعين بالقسائم وتبقى مستمر واحدا يتم حالياً اتخاذ الاجراءات القانونية بشأنه.

وقال ان الهيئة لاتألو جهدا في القيام بكل ما من شأنه تنمية وتطوير القطاع الصناعي في الكويت ولعل من أبرز الأعمال خلال السنتين الماضيتين إعداد الاستراتيجية الصناعية الوطنية حتى عام 2035».

وأوضح ان اهم اهداف الاستراتيجية الصناعية زيادة حصة القيمة المضافة للصناعة في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة قيمة الصادرات الصناعية فضلا عن زيادة حصة العمالة الكويتية في مجال التصنيع وتسريع عملية تخصيص الاراضي والقسائم.

وأكد ان الهيئة قامت بنوطين عدد 24 قسيمة في امقرة الصناعية بمساحة اجمالية تبلغ 27 الف متر مربع اضافة الى 167 قسيمة صناعية بمنطقة صبحان بمساحة 167 الف متر مربع وعدد 25 قسيمة في منطقة الشعبية الغربية بمساحة 203 الاف متر مربع.

وتكشف ان الهيئة بصدد نوطين 30 مشروعا صناعيا تصل اجمالي استثماراتها الى مليار دينار على مساحة تقدر بنحو مليوني متر مربع.

وأشار الى انه بناء على تكليف مجلس الوزراء بموجب القرار 154/2015، تم القيام بأعمال الربط الإلكتروني مع الجهات ذات العلاقة اضافة الى الانتهاء من الربط مع ست جهات حكومية من أصل سبع.

يذكر ان الهيئة العامة للصناعة انشئت عام 1997 وهي هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة يشرف عليها وزير التجارة والصناعة وتكمن اهدافها في تطوير وتسويق ومراقبة الأنشطة الصناعية في دولة الكويت من خلال تشجيع الصناعات المحلية وتوسيع القاعدة الإنتاجية لتشمل منتجات استراتيجية تخدم الأمن الوطني.



محمد العجمي

وقال ان من إجمالي الديون البالغ قيمتها 10 ملايين المستحقة على المنتفعين بالقسائم مبلغ 6180 مليون مستحقة على جهات حكومية يجري التنسيق معها بشكل دوري لمقابلة سداد تلك المستحقات.

وأكد حرص الهيئة على الأموال العامة وتحصيل المستحقات بوضع آلية تحصيل تضمن عدم تراكم أي مبالغ على المنتفعين بالقسائم الصناعية.

والعمل يتم الآن «التخصيص – الفرز – الدمج» من خج فريق عمل الهيئة اسفرت عن إعداد جداول تفصيلية كاملة عن عدد العقود والقسائم موزعة على كافة الال النظام.

وبين ان تلكالمناطق الصناعية والخدمية تحت اشراف الهيئة حيث بلغ اجمالي عدد القسائم نحو 6604 قسيمة منها 2453 قسيمة صناعية و4037 خدمة و114 خاصة لقسائم التخزين الصليوخ.

■ **الهيئة قامت بتوطين**

24 قسيمة في أمقرة

الصناعية بمساحة

اجمالية تبلغ 27 الف

متر مربع

■ **المديونيات المؤجل**

تحصيلها كانت بسبب

وجود منازعات قضائية

منظورة أمام القضاء

تبلغ قيمتها الاجمالية

2.300 مليون دينار

أعلنت الهيئة العامة للصناعة الكويتية عن تحقيق إيرادات طبقا للبيانات المعتمدة بالهيئة بلغت منذ انشائها وحتى 31 مارس 2016 حوالي 660 مليون دينار.

وقال المدير العام للهيئة بالتكليف محمد العجمي في تصريح للصحفيين خلال غيبة الهيئة السنوية ان الهيئة حققت فقرة نوعية في الإيرادات المحققة لعامي 2015 و2016 بلغت في 2015 حوالي 58 مليونا في حين وصلت الى 64 مليونا في 2016.

وذكر العجمي ان تلك الإيرادات ساهمت ايضا في الانعكاس الإيجابي على قيمة إجمالي الاحتياطي حتى 31 مارس 2015 حيث بلغت نحو 169 مليون دينار موضحا ان ما تحققه الهيئة بصرف على التزاماتها طبقا لبنود الميزانية المعتمدة دون تحميل ميزانية الدولة أي التزامات مالية من مبدأ حرصها الدائم على تطبيق النطق السامي بشأن التأكيد على تنويع مصادر الدخل القومي.

وأكد ان الهيئة سعت ومن خلال اشرافها على القطاع الصناعي الى رفع مساهمة هذا القطاع في الدخل القومي حيث أظهرت نتائج المسح الصناعي لدولة الكويت لعام 2014 بعض المؤشرات الصناعية التي تساعد صانعي القرار وواضعي السياسات الصناعية في اتخاذ القرارات المناسبة.

وذكر ان مؤشر القيمة المضافة للمنشآت الصناعية للقطاع الحكومي والمشارك بين ان نسبة مساهمته بلغت نحو 5 في المئة فيما بلغت للمنشآت الخاصة نحو 5 في المئة في حين أظهر مؤشر الصادرات للمنشآت الصناعية للقطاع الخاص والقائم تحت اشراف الهيئة إجمالي صادرات بلغت حوالي 467 مليون دينار.

وقال ان الهيئة من أول الجهات الحكومية التي بادرت الى تنفيذ توصيات مجلس الوزراء بالاعتماد على نظام المعلومات الجغرافية بتخصيص الأراضي الصناعية والخدمية.

وأضاف ان الهيئة قامت بإنشاء قاعدة بيانات خاصة بالمستثمرين والصناعيين وإجراء حصر لجميع بيانات القسائم والعقود والتراتخيص وإدخالها على قاعدة البيانات من خلال عدة مصادر أهمها الملف الصناعي لنظام المعلومات الصناعية والهيئة العامة للمعلومات المدنية وبلدية الكويت اضافة الى الزيارة الميدانية لمواقع القسائم.

ولفت الى انه تم تفعيل نظام المعلومات الجغرافية في يناير 2015

ارتفاعات شبه جماعية للقطاعات المدرجة بالبورصة بدعم من مجموعة « المدينة »

شهدت تعاملات سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» أمس الاثنين ارتفاعات شبه جماعية للقطاعات المدرجة بدعم من أسهم مجموعة «المدينة» في ارتدادة فنية خضراء بعد خسارة السوق أسس الأول نحو 60 نقطة مع تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

ونالت أسهم شركات «هيتس تيكو»، و«اكتتاب» و«السلام» و«المستثمرين» و«مبادير» اهتمامات المتداولين وتصدرت قائمة الشركات الأكثر ارتفاعا وتداولاً مساهم في إلحاق المؤشرات الرئيسية مرتفعة.

وشهدت الجلسة تحركات انتقائية على أسهم الشركات التشغيلية التي استطلعت تحقيق مكاسب ضمن نطاق ضيق لاسيما أسهم الشركات العقارية بعد ان منبت بخسائر كبيرة في تعاملات أسس الأول الأحد وسط تعاملات ضعيفة على أسهم القطاع المصرفي وقطاع الخدمات المالية.

وأقتصد سهم الشركة الكويتية للأغذية «ام بكاء» 99 صفقة نقدية تمت على 616.8 ألف سهم بقيمة نقدية بلغت 1.3 مليون دينار يسفر 2.480 دينار للسهم الواحد بينما نالت الضغوطات البيعية من أسهم



البورصة تشهد ارتفاعات شبه جماعية

كان لافتا الانر الواضح لأخبار العديد من الشركات في اتخاذ قرارات المتاعلين في الدخول 5.6 مليون دينار عبر 469 صفقة تداول سهم شركة المجموعة النقدية ولينهي المؤشر تعاملات الجلسة عند مستوى 806.03 نقطة.

«المال» و«الساحل» و«المغربية» وجميعها متضوية تحت مجموعة «الاستثمارات الوطنية».

وشهدت أسهم 54 شركة ارتفاعات بينما انخفضت 36 شركة من إجمالي الشركات التي تم التداول عليها والبالغة 113 شركة

معهد أعضاء مجالس الإدارات في دول الخليج يوقع اتفاق شراكة مع شركة « إيفونيك »



جانب من توقيع العقد

الحوكمة المؤسسية وأفضل ممارساتها، مما يعزّز فعالية مجالس الإدارة، ويسهم إيجابيا بالناتج في تنمية اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي.»

من جهة، قال كلاوس إنغل الرئيس التنفيذي لمجموعة إيفونيك: «في عالم متغير وباتح التعقيدات كالذي نعيش فيه اليوم، نحتاج كل شركة إلى مبادئ

مجالس الإدارات في دول الخليج من شأنها أن تولي لنا أهميا أكثر عمقا لأفضل الممارسات في المنطقة.»

أما رئيس إيفونيك الشرق الأوسط، مايكل رينغ، فأوضح بقوله: «شركة رائدة في الصناعات الكيميائية المتخصصة، نسعى دائما إلى الشراكة مع مؤسسات تحرص في عملها على القيم نفسها التي نحرص عليها، ونحن نشقون من أن مشاركة خبراتنا مع معهد أعضاء مجالس الإدارات في دول مجلس التعاون الخليجي من شأنها المساهمة في الترويج لأفضل الممارسات على المستويين الإقليمي والدولي، وفي الوقت نفسه تعزيز فهمنا لقطاع الأعمال، وهو أمر ضروري للاندخراط في النشاطات الاقتصادية الناجحة.»

تجدر الإشارة إلى أن معهد أعضاء مجالس الإدارات في دول مجلس التعاون الخليجي أشأ منذ تأسيسه في العام 2007 إحدى أكبر الشبكات وأكثرها تأثيرا في المنطقة، إذ أنه يهدف إلى مساعدة مجالس الإدارة في الشركات العائلية والشركات المدرجة في البورصة، على اكتساب المعرفة والأدوات اللازمة لتحقيق استدامة الحوكمة الفعالة. وتضم هذه المؤسسة غير الربحية اليوم نحو 700 عضو مجلس إدارة.

خلال اجتماع الجمعية العمومية البغلي: « الأهلية القابضة » تسعى لدعم استثماراتها لتنمية حقوق مساهميها



جانب من الجمعية العمومية

وأضاف أنه ينبغي أن تلقى الضوء بشكل أساسي على الأثرغم الوضوح التام للقانون ولائحته التنفيذية فيما يتعلقبالإجراءات التي يجب اتباعها ، فلم تستلم نمة كتابة أوأخطار من الوزارة المعنية يطلب أي مبالغ مستحقة عليناوفقا للقانون .

ويرى البغلي ان هناك تعسفا في القيود المفروضة على نقلملكية القسائم دون وجود أية مطالبة صحيحة من جانبالجهة الحكومية المعنية . كما أن إختصاص تحديد خضوعالأراضي للقانون آف الذكر منعقد للبلدية.

وأشار الى مساعي الشركة للحصول على إيضاح منالبلدية وحول ذلك الأمر. ولا تزال تنتظر إعمالهابالإختصاص المنعقد لها قانونا في تحديد الخضوع منعهده ، وبخطوة متقدمة لصالحنا ، تبين لنا ان البلدية سبغالى الحصول على رأي الفتوى والتشريع للمساعدة فياتخاذ قراراتها ، وقد أصدرت الفتوى والتشريع رأي يفيد عدمسريان الرسم الوارد بالقانون 8/ 2008 على القسائمأوالقاعة في مدين صباح الاحمد البحرية ، «لأنه الخيرانسابقا» والتي من ضمنها قسائمتنا.

وقال : على الرغم من الفتوى القانونية الصادرة ، لم تتخذالبلدية أي إجراء حتى الآن تطبيقا لتلك الفتوى ، أو يفوتى أخرى في هذا الخصوص. بالإضافة إلى رد وزيرالمالية على السؤال البرلماني الذي تارده أحد أعضاء مجلسالامة بشأن تطبيق القانون، حيث قال الوزير صراحة إنالقانون واجب التطبيق على الأشخاص الطبيعيين والبنوكوالإسلامية فقط ، كما يعزّن موقفنا مجددا.

وكانت الجمعية العمومية قررت بنوداً تتعلق بالتعامل مع الاطراف ذات صلة وعادة تعيين مدققي الحسابات وعدم توزيع مكافآت على أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية الماضية.

أقرت الجمعية العامة العادية للشركة «الأهلية القابضة» أمس البيانات المالية السنوية المنتهية في 31 ديسمبر2015.

وشهدت الجمعية العمومية نقاشا لعدد من البنود الأخرى التي تم اعتمادها والتي تتمثل في تقرير مجلس الإدارة وموافقي الحسابات اضافة الى اقتراح بعدم توزيع أرباحنقدية عن السنة الماضية.

وقال رئيس مجلس إدارة الشركة علي أحمد البغلي ان الأهلية تسعى الي دعم استثمارات يشقى الوسائل التي تنعكس بالإيجاب على حقوق مساهميها خلال الفترة المقبلة.

وأوضح ان الخسائر التي سجلتها الشركة والتي تبلغ بلغ476.563 دينار ، أي يسواقع 5.4 فئس للسهم عنالسنة كانت نتيجة طبيعية لفرق العملة بسبب اكتشافهابعلى الدولار الأمريكي.

وبين البغلي في بيان صحافي أن صكوك المشاركة المصدرةمن أحد الشركات التابعة بالدولار الأمريكي اضافة الىإنخفاض قيمة عقارات المجموعةادت الي تلك الخسارة.

وبين أن أهم أسباب تحقيق الأرباح للأهلية 2014، مما يعتبر مؤشرا على نيمز عقاراتنا، حيث إن الاتجاه العام في السوق خلال السنة يميل إلى الانخفاض.

وحول ملف الرسوم قال البغلي : «كما تعلمون ، وبناء علىالمناقشات المكثفة في اجتماعنا الماضي ، لا زالت الشركةتبدل الوقت والجهد في موضوع عدمسريان الرسم الواردي القانون 8 لسنة 2008 على قسائمتنا الواقعة فيالبحرآن ، وذلك لعدم تعاون بعض الجهات الحكومية في حلهاالموضوع .»

ونناول البغلي بعض النتائج الرئيسية لمساعي الشركة فبذلك الشأن ، ما يرسخ القناعة بأن قسائمتنا في الخيرالتيست خاضعة للرسم المقرر في القانون .